المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 30-03-2008
الصفحـات : 21
العـــدد : 16412
المسلسل : 176

أكد أن المملكة تنتظر من سوريا تحركًا إيجابيًا على الساحة اللبنانية

الفيصل: تسعى القمم إلى لمِّ الشمل ولم نجد هذه الروحية في دمشق

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 30-03-2008 العـــدد : 16412
الصفحـات : 21 المسلسل : 176

بعض الأطراف اللبنانية هاجمت الجامعة العربية بشكل سافر وهو ما يتطلب وقفة حازمة

عبدالسلام البلوي، خالد القرني - الرياض

نفى صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وجود أي ضغط سعودي على الدول التي تغيّب زعماؤها وقادتها عن قمة دمشق، وقال: إنها دول مستقلة ولا أعتقد أن قنتهج سياسة تتبع لأي دولة أخرى وأعتقد أن هذا اتهام مشين ومذل لهذه الدول، ونحن لا نرضى أن نقبل إهانة مثل هذه لأي دولة عربية.

وعن احتمال عزل سوريا عن الدول العربية بعد هذه القمة قال سمو الأمير سعود الفيصل: لم نلمس من أي طرف الرغبة في عزل سوريا بل العكس سوريا من الدول المهمة في المنطقة، وبطبيعة الحال يهم كل الدول العربية أن تكون سوريا في إطار العمل العربي المشترك، ولم أرَ محاولة من أي طرف عربي عزل سوريا و«سوريا» لا يمكن عزلها فهي بلد عربي في قلب الأمة العربية وكل ما نأمله من سوريا أن تسهم وتكون الأساس في حل المشكلة اللبنانية ولا نتطلع أبدا إلى عزل سوريا.

وحول تشكيل لجان ووضع حلول لحل المشكلات بين الدول العربية، أكد سموه أن المشكلة ليست في إيجاد الوسائل والمعادلات لحل المشكلة العربية بل في أن تكون هناك إرادة لدى الدول التي بينها المشكلات لحل المشكلات بينها وقبول الوساطات في هذا الإطار فالمشكلة من زاويتين وضع أطر للحل من قبل جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة وهذا سهل الوصول إليه، وإيجاد القناعات والإرادة السياسية خاصة للدول التي بينها نزاعات وهو الذي يجب النظر فيه.

وعن وسائل الضبط المطلوبة لإعادة احترام وتنفيذ قرارات جامعة الدول العربية وهل هناك عقوبات أسوة بالمنظمات الأخرى، أفاد سمو الأمير بأن هذا ذكر في وثيقة الوفاق في تونس أن المؤسسات الأخرى إذا اتخذ قرار بالإجماع ولم يكن هناك تنفيذ من طرف وأكثر أن يكون هناك إجراءات لردع هذا الشيء، أما إذا استمرينا نأخذ قرارات ولا تنفذ ويستمر الوضع كذلك فستفقد المؤسسة الجدية، ومؤسسة الجامعة تختلف عن المؤسسات الأخرى لأنها حلف كامل بين أطراف محددة يتضمن أن نسعى جميعا لأمن بعضنا البعض، وهذا أكثر عنصر من عناصر التعاون والتضامن بين الدول، وإذا كانت كذلك فإضعافها بدون شك سيضعف الأمن القومي للأمة للعربية وهذه جامعتنا فكيف نسعى بأيدينا لإضعافها. وتابع سموه بقوله: «هناك من يحاول أن يضعفها، ولكن أن تكون الأداة في تلك يد عربية أعتقد أن هذا لا يمكن أن يكون مقبولا ولا معقولا في أمتنا العربية.

وردا على سؤال عن مبادرة سعودية قبل انعقاد القمة العربية مع سوريا لدعم العمل العربي المشترك أجاب سموه: بطبيعة الحال النتائج فشلت ولم تثمر عن حل.

وعن نقل الملف اللبناني إلى مجلس الأمن قال سموه: نعتقد أن هذه المشكلة يجب أن تحل في الإطار العربي وإذا كانت المشكلة الفلسطينية قد تعقدت إلى درجة تدخل الجهات الدولية فالمشكلة اللبنانية يمكن بل يجب حلها في الإطار العربي، وهناك مبادرة عربية قبلت بدون استثناء من الدول العربية وهي تستجيب لكل المتطلبات، ونحن في حيرة فالمبادرة موجودة ومتوازنة وتلبي طلبات جميع الأطراف وتحل جميع المشكلات التي عطلت العمل في لبنان. فما هي المشكلة التي تمنع قبولها فليس هناك منطق يمنعها إلا إذا أريد التصعيد لأجل التصعيد ولأجل أغراض أخرى غير مصلحة لبنان وغير المصلحة العربية.

وتساءل سموه بقوله: إذا انتهت قمة دمشق بدون حل لمشكلة لبنان فهل تترك إلى أن تتفاقم الأزمة ويتقسم لبنان ويصاب بكارثة جديدة؟ وقال سموه: أعتقد أن هذا لا تقبله أي جهة عربية. وأضاف سموه: هناك اقتراحان أحدهما من السنيورة يطلب اجتماعا وزاريا وآخر من أمين جامعة الدول العربية يطلب قمة عربية استثنائية ولا ندري أي الحلول ستجد طريقها، لكن لا يمكن أن تستمر المشكلة بدون حل.

وأضاف سموه: المأمول أن تسعى القمم إلى لمّ الشمل وجمع الكلمة وبالتالي كانت في القمم السابقة محاولات لحل القضايا العالقة قبل القمة للتفرغ للقمة لم نجد هذه الروحية في هذه القمة وبالتالي كان هناك تغيّب وتقليل في التمثيل والأمر يحتاج إلى خطوة من الدول العربية لإعادة اللحمة، وبصدق وأمانة نأمل للقمة النجاح سواء في حل المشكلة اللبنانية ورأب الصدع العربي وإذا لم تسفر عن ذلك فلابد من إجراء آخر للدول العربية لمّ الصف ورأب الصدع وجمع الكلمة مرة أخرى.

وعن إيجاد مجلس تنفيذي لحل القضايا العربية الموجودة في الساحة العربية قال سموه: وثيقة الوفاق العربية في قمة تونس تشمل الكثير وإذا التزمنا بها

المصـــــدر :	المدينة المنورة		
التـــاريخ :	30-03-2008	العـــدد :	16412
الصفحـات :	21	المسلسل :	176

الفيصل خلال المؤتمر الصحفي (واس)

فإن الدول العربية سيكون لديها نهج محدد للنظر في المشكلات التي تعوق مسيرتها، وإذا لم يكن هناك إجراءات رادعة للتنفيذ فلن يستقيم الوضع ولن يكون هناك جدية في العمل العربي.

وعن المبادرة اليمنية لرأب الصدع بين حماس قال الفيصل: نحن نأمل أن تتبناها القمة واليمن بذلت ما تستطيع، فالواجب في هذه الاتفاق على الفلسطينيين أن يراعوا مصالحهم وإن في انشقاقهم تبديدا لمصالحهم وأن يعودوا للحق ويصطلحوا فيما بينهم.

وردا على سؤال حول مقترح خادم الحرمين الشريفين حول حوار الأديان قال سموه: المقترح كان واضحا من ناحية خادم الحرمين ولكن متابعته تحتاج إلى قرار من الأمم المتحدة وسيكون هناك مؤتمر مشترك بين علماء الدين الإسلامي واجتماع للأديان الأخرى، ولاشك أن المقترح أثار المجتمع الدولي وهو مقترح جاد أخذ كثيرا من تفكير خادم الحرمين.

وكان سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية قد انتقد المعارضة في لبنان متهما بعض الأطراف بالقيام بتعطيل المبادرة العربية في محاولة للتقليل من احترام وشأن المؤسسات العربية.

وأكد الفيصل أنه وبكل وضوح تأتي سياسة المملكة القائمة على مبادئ الصدق والشفافية في تناول القضايا العربية والإسلامية، والالتزام بالمواثيق العهود، وتغليب المصلحة الوطنية العربية على التحالف الخارجية واستثمار العلاقات الدولية في خدمة القضايا العربية المصرية، وتنطلق هذه السياسة من حرص المملكة على تكريس التضامن العربي المستند على وثيقة العهد والتضامن التي أقرها القادة العرب في قمة تونس.

موضحا سموه أنه ومن هذا الإطار تمحورت جهود المملكة السياسية والأخيرة في إطار الجامعة العربية، وعلى الساحتين العربية الدولية. وكانت المملكة تتطلع إلى أن تكون قمة دمشق العربية محققة لهذه الأهداف، وغير أن ما لاحظناه للأسف الشديد حتى الآن من خلال الظروف المصاحبة لعقد القمة أنها لا تبشر بهذه النتيجة، أو ما نأمله ونتطلع إليه منها.

وقال الفيصل: إن القضية الفلسطينية تظل قضية العرب المصرية التي تحظى بجل اهتمامها حكومة المملكة العربية السعودية وجهودها الحثيثة في سبيل إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية وقراراتها، ومبادرة السلام العربية. وإذا كانت هذه القضية تعاني من تعقيدات وإبعاد دولية ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي للأرضي العربية، وتستلزم جهود مضاعفة على الساحة الدولية، فإن مشكلة لبنان كان يمكن أن تمثل نموذجا لحل أزمة عربية في إطار البيت العربي، خاصة في ظل توصل الجامعة العربية لخطة متكاملة ومتوازنة لحل الأزمة تستجيب لمطالب جميع الأطراف اللبنانية وتحقق التوازن فيما بينهم، بعيدا عن السيطرة على اتخاذ القرار أو تعطيله بين الأكثرية والأقلية النيابية وقد حظيت المبادرة بإجماع عربي كامل بدون استثناء بما فيهم سوريا، كما أنها حظيت بتأييد دولي واسع في إطار الجهود الحثيثة للمملكة وأشقائها العرب على الساحة الدولية، التي كان أحد أهدافها بلبنان عن أي تدخلات خارجية شأنها تعقيد الوضع، إلا أنه في المقابل -وللأسف الشديد- كانت هناك محاولات

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 30-03-2008 العـــدد : 16412
الصفحـات : 21 المسلسل : 176

دون إجراءات رادعة لتنفيذ قرارات الجامعة لن تكون هناك جدية في العمل العربي

لتعطيل الحل العربي في لبنان، بل وترسيخ التدخل الخارجي على الساحة اللبنانية، وهذه المحاولات بدأت منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري والاغتيالات التي أعقبتها لنفس التيار ثم استقالة الوزراء في الحكومة اللبنانية، في محاولة لتجريدها من شرعيتها، والعمل على التحريض والمساعدة باتجاه تجميد مؤسسات لبنان الدستورية بما فيها البرلمان دون أي مسوغ دستوري أو قانوني.

مضيفا أن المملكة حاولت بدأب منذ بداية الأزمة الوصول إلى حل توافقي يحفظ مصالح الجميع واستثمرت في ذلك تأثيرها على الساحة اللبنانية الناجم عن عضويتها في *اللجنة الثلاثية المشكلة من القمة العربية لوقف الحرب الأهلية اللبنانية ورعاية المملكة* لاتفاق الطائف، ودعمها الاقتصادي المستمر للبنان وإعادة أعماره، وأيضا انطلاقا من واجبنا القومي تجاه دولة عربية شقيقة، دون أن يكون للمملكة أي هدف ومخططات غير معلنة سوى تجاوز لبنان لمحنة، وتحقيق أمنة واستقراره وازدهاره.

وقال وزير الداخلية الأمير سعود الفيصل: إن المملكة حرصت في تحريكها منذ البداية على المحافظة على مسافة واحدة من كافة الأطراف اللبنانية، وحثهم على انتهاج أسلوب الحوار والتوافق وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية الضيقة.. بل وحرصت أيضا على بذل الجهود لإقناع فريق الموالاة بالاستجابة مرة تلو الأخرى لأي مقترحات إيجابية للمعارضة كانت تطرح من قبل السيد نبيه بري باعتباره ممثلا للمعارضة حينئذ. غير أنه في كل مرة يتم فيها قبول يواجه برفض آخر يعيد الأمور إلى نقطة البداية، وللأسف الشديد استمر نفس النهج في التعامل مع المبادرة العربية سواء في تعطيل ما يتملك التوافق عليه، أو تكريس النفوذ الخارجي على الساحة اللبنانية على حساب مصلحة لبنان العليا التي مفهومها لأسباب تعطيب المبادرة المسوغية لكافة طلبات الأطراف المعينة بانتخاب فوري لرئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والعمل على إيجاد صيغة قانون جديد للانتخابات وإجراء انتخابات نيابية في الموعد المتفق عليه.

وأوضح الفيصل أن المثير للأسف أن الأمر لم يقتصر على تعطيل المبادرة التي أقرت بإجماع عربي كامل بل تجاوزه إلى حد هجوم بعض الأطراف اللبنانية السافر على الجامعة العربية التي تعتبر أهم المؤسسات الدستورية العربية، في محاولة للتقليل من احترامها وشأنها، الأمر الذي من شأنه أيضا التقليل من احترام بقية المؤسسات الدستورية العربية وإضعاف دورها في تعزيز وتطوير العمل العربي المشترك.

وقال وزير الخارجية: إن هذا الهجوم يتطلب وقفة حازمة لإعادة الاحترام لمؤسستنا الدستورية العربية، والحفاظ على مصداقيتها وعلى رأس هذه المؤسسات الجامعة العربية التي تشكل حلفا فريدا بين أعضائها ورمزا لا يجوز التعدي عليه. مما يحثنا على انتهاج نفس السياسات الحازمة للمؤسسات السياسية الدولية الأخرى المماثلة التي تفرض عقوبات رادعة في حالة تعطيل أو عدم تنفيذ أي قرار يصدر عنها بالإجماع، *الأمر الذي سيمكننا من إعادة الاحترام لمؤسستنا* العربية، وتمنته دولها وشعوبها بوقفها إلى جانب قضاياهم المشروعة. وغني عن القول إن محاولات تعطيل الحلول في لبنان وضرب قرارات الجامعة العربية عرض الحائط، وهي ذاتها المحاولات التي تسعى وبشكل واضح وملموس إلى تعميق الشرخ الفلسطيني، وتعطيل الحلول السياسية في العراق، والعبث في القضايا العربية بشكل عام.

مضيفا أنه وعلى الرغم من ذلك فقد حرصت المملكة على المشاركة في قمة دمشق ولو بالحد الأدنى حرصا منها على التضامن العربي خاصة وأن المملكة لم يسبق لها أن قاطعت قمة عربية من قبل ويعود مستوى تمثيل المملكة في القمة إلى الظروف والملابسات المؤسفة التي أشرت إليها، إلى قناعة المملكة أن الأسلوب الذي انتهج في التعامل مع القضايا العربية التي سيبحثها المؤتمر لن يكون مؤديا إلى لمّ الشمل العربي وجمع كلمته وتحقيق التضامن خاصة في هذا المنعطف الخطير والحرج الذي تمر به أمتنا العربية والتحديات الكبيرة التي تواجهها.

وفي الختام أعرب عن أمل أن يكون مخطئا في تقديره، وأن تخرج القمة بحل الأزمة وفق مبادر الجامعة العربية، التي بذل أمينها العام جهدا كبيرا لتنفيذها مع الأطراف اللبنانية، خاصة وأن القمة تعقد في دمشق التي لازلنا ننتظر منها تحركنا إيجابيا على الساحة اللبنانية لتنفيذ المبادرة، استكمالا للجهود الحثيثة للمملكة العربية السعودية وعدد من الدول العربية، كما نأمل أن تنجح القمة في رأب الصداع العربي ولمّ الشمل وتغليب المصلحة القومية العربية على المصالح الخارجية.